جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم: الحقوق

أم البواقي: 2024/05/13

المستوى :السنة أولى ماستيير قانون جنائي وعلوم جنائية.

امتحان السداسي الثاني لمقياس قانون التجارة الدولية.

السؤال الأول:.....05 ن.

يُجمع خبراء قانون التجارة الدولية أن مجال العقود النموذجية عالمية تطبق في كافة أنحاء العالم دون تمييز بين إقليم وآخر ودولة وأخرى وهو ما يؤكد عالمية الأنكوترم Incoterms. وهي مصطلحات تم اعتمادها والعمل بها من قبل غرفة التجارة الدولية CCI وتطبق عندما يتفق الأطراف على إخضاع عقودهم لها.

تكلم عن العقود النموذجية مبرزا دور مصطلحات الأنكوترم Incoterms في مجال النقل البحري للبضائع في صياغتها؟

السؤال الثاني:.....05 ن.

قواعد قانون التجارة الدولية في أصلها عرفية تداولت وتطورت بين الفاعلين في التجارة الدولية، لتصبح ملزمة بفضل اجتهادات معهد روما لتوحيد القانون الخاص.

- تكلم دور معهد روما لتوحيد القانون الخاص في بلورة قواعد قانون التجارة الدولية مبرزا أهم الأعمال التي قام بها.

السؤال الثالث:.....10 ن.

بلادنا الجزائر،إستضافت القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز"GECF"، بين 29 فيفري و02 مارس2024 ويُجمع الخبراء أنها كانت قمة ناجحة بإمتياز من خلالها تم الاتفاق على قواعد جديدة تضبط عقود التجارة الدولية في مجال الغاز الذي يعد(السوق العالمي للغاز) من أكثر الأسواق تعقيدا، وعليه ساهمت الاتفاقيات في إيجاد حلول عملية للإشكالات التي تطرحها المعاملات التجارية الدولية.

حلل وناقش مستعينا بمنهجية البحث العلمي في إيجابتك.

بالتوفيق للجميع

أم البواقي:2024/05/13

الإجابة النموذجية لإمتحان السداسي الثاني
قانون التجارة الدولية.

الايجابة عن السؤال الأول: يُجمع خبراء قانون التجارة الدولية أن مجال العقود النموذجية عالمية تطبق في كافة أنحاء العالم دون تمييز بين إقليم وآخر ودولة وأخرى وهو ما يؤكد عالمية الأنكوترم Incoterms. وهي مصطلحات تم اعتمادها والعمل بها من قبل غرفة التجارة الدولية CCI وتطبق عندما يتفق الأطراف على إخضاع عقودهم لها. تكلم عن العقود النموذجية مبرزا دور مصطلحات الانكوترم في مجال النقل البحري للبضائع في صياغتها؟العقود النموذجية التي استقرت في التجارة الدولية والمكتوبة في صيغ معدة سلفا كنموذج لعقود يتم إبرامها مستقبلا وتقوم على إعدادها الهيئات الدولية المهنية. وهي عبارة عن صك مكتوب كعقد الإيجار والبيع والوكالة تتضمن كافة أركان العقد من إيجاب وقبول ومحل والتزامات بين الأطراف وأسباب الانتهاء والضمانات والجزاءات وأسباب انتفاء المسؤولية. وعلى المتعاقدين إلا إدراج الأسماء والتوقيع وملأ البيانات التكميلية كالكمية والثمن وميعاد التسليم.

ويمكن التمييز بين نوعين من العقود النموذجية:

- فهناك العقود النموذجية الكلية وهي عقود تحدد كافة آثار العقد وتنفيذه
- والعقود النموذجية الجزئية وهي التي تحدد بعض آثار العقد دون التعرض لكامل تفاصيله وأحكامه.

ومثال عن مصطلحات الأنكوترمز في مجال النقل البحري للبضائع:

CIF: Cost insuronce and freight ونقصد به التكلفة والتأمين والشحن وهو عقد نموذجي يلتزم فيه البائع بدفع نفقات البضاعة ومصاريف التامين عليها وأجرة النقل ويقدم إلى المشتري وثيقة تأمين بحري ضد الهلاك

FOB: Free on Bort ونقصد به تحمل مصاريف المخاطر، وهو العقد الذي بمقتضاه يسلم البائع الشحنة ويمرر المخاطرة إلى المشتري عندما تعبر الشحنة حاجز السفينة. ويقصد بذلك أن البضاعة محل البيع توضع بمعرفة البائع على السفينة الناقلة لها في ميناء الشحن المحدد في العقد لتنتقل المخاطر المرتبطة بها على عاتق المشتري من الوقت الذي تعبر فيه تلك البضاعة حاجز السفينة الناقلة.

CFR: Call for response: وهو العقد النموذجي الذي بمقتضاه يدفع البائع تكاليف الشحن حتى تصل الشحنة إلى الوجهة أو الميناء. وبموجب هذا العقد يلتزم البائع بدفع نفقات البضاعة أو أجرة النقل التي تلزم لإحضار البضاعة إلى المشتري في ميناء الوصول المحدد في هذا البيع وعند عبور البضاعة حاجز السفينة في ميناء الشحن تنتهي مسؤولية البائع عن مخاطر الهلاك أو التلف أو الزيادة في نفقات البضاعة.

الايجابة عن السؤال الثاني: قواعد قانون التجارة الدولية في أصلها عرفية تداولت وتطورت بين الفاعلين في التجارة الدولية، لتصبح ملزمة بفضل اجتهادات معهد روما لتوحيد القانون الخاص. تكلم عن دور معهد روما لتوحيد القانون الخاص في بلورة قواعد قانون التجارة الدولية مبرزا أهم الأعمال التي قام بها.

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بروما UNIDROIT 1926: هذا المعهد الدولي أنشأ أساسا من أجل القيام بتوحيد القواعد والمبادئ المتعلقة بالقانون الخاص بين دول العالم فيقوم بإعداد القوانين المتعلقة بالقانون الخاص في مجال القواعد العامة وتنازع القوانين ويقوم بالتنسيق بين المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بتوحيد قانون التجارة الدولية ويضم هذا المعهد في عضويته 85 دولة من دول العالم من بينها مصر وتونس. أهم **الأعمال التي قام بها المعهد من أجل توحيد قانون التجارة الدولية:**

سجل المعهد الدولي عدة أعمال تتعلق بالقانون الخاص ساهمت في توحيد القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية ومن أهمها:

- القانون واجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية المتعلقة بالالتحاد الأوربي عام 1980 في اتفاقية تسمى باتفاقية روما.
- الاتفاقية المتعلقة بالبيع الدولي للبضائع وتكوين عقد البيع الدولي للبضائع عام 1964 والتي تسمى باتفاقية لاهاي الأولى والثانية.
- اتفاقية تتعلق الإيجار التمويلي وعقد التحصيل الدولي عام 1988 والتي تمت في كندا تحت مسمى اتفاقية أوتاوا.
- المبادئ الدولية المتعلقة بعقود التجارة لعام 1994 وهنا إتفاقية روما لعام 1970 التي تتعلق بالالتزامات التعاقدية وكثير من الاتفاقيات الحديثة في مجال التجارة الالكترونية والتعاملات النقدية.

السؤال الثالث: بلادنا الجزائر،إستضافت القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز"GECF"، بين 29 فيفري و02 مارس2024 ويُجمع الخبراء أنها كانت قمة ناجحة بإمتياز من خلالها تم الاتفاق على قواعد جديدة تضبط عقود التجارة الدولية في مجال الغاز الذي يعد(السوق العالمي للغاز) من أكثر الأسواق تعقيدا، وعليه ساهمت الاتفاقيات في إيجاد حلول عملية للإشكالات التي تطرحها المعاملات التجارية الدولية. حلل وناقش مستعينا بمنهجية البحث العلمي في إيجابتك.

مقدمة: إن البحث عن مصادر قانون التجارة الدولية في مجال الاتفاقيات الدولية، يستوجب البحث عن الاتفاقيات التي لها علاقة مباشرة بمجالي الأعمال و التجارة الدولية، والمقصود هنا بالمصادر الاتفاقية هي الاتفاقيات الدولية التي يكون موضوعها تنظيم إحدى مواضيع التجارة الدولية، بالتالي فان موضوعها يضيق أو يكون شاملا و اصطلاحا يطلق على الاتفاق بقصد إنشاء قواعد ملزمة لأطرافه. وعليه نتسائل إلى أي مدى تساهم الاتفاقيات الدولية في إنشاء قواعد قانون التجارة الدولية وعلى وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الاتفاقيات الدولية الخاصة بقواعد التجارة الدولية إلى:

الفرع الأول: اتفاقيات دولية عقدية (ثنائية):

والتي يكون مضمونها وضع تنظيم محدد لإحدى المواضيع الخاصة بالتجارة الدولية و التي تلزم دولتين بأحكامها، وأن تضع الاتفاقية تنظيما أو حلا معينا لإحدى مواضيع التجارة الدولية، و يكون الهدف الأساسي من الاتفاقية العقد مجرد خلق التزامات على عاتق أطرافها. و مثال ذلك الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بالازدواج الضريبي (الاتفاقية الجزائرية الروسية).

الفرع الثاني: الاتفاقات الدولية الشارعة:

تكون الاتفاقية متعددة الإطراف و يكون موضوعها إنشاء قواعد دولية موضوعية متعلقة بأحد مواضيع التجارة الدولية (اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع 1980)، بالتالي فمضمون الاتفاقية ليس مجرد التزامات متقابلة للدول المصادقة وإنما إرادة الأطراف تتجسد في إنشاء قواعد موضوعية لها صفة القواعد القانون الوطنية، (الاتفاقيات الدولية الشارعة تكون مصدرا للقواعد القانونية للتجارة الدولية بينما

الاتفاقيات العقدية تكون مصدرا لالتزامات بين الدولتين)، و يميز الفقه بين نوعين من الاتفاقيات الشارعة، بين الاتفاقيات ذاتية التنفيذ و أخرى غير ذاتية التنفيذ:

أولا: الاتفاقيات ذات التنفيذ: تلك الاتفاقيات التي يحتاج تنفيذها إلى تشريع داخلي أو نص قانوني من اجل نفاذ أحكامها (الدولة منظمة في الاتفاقية)، فأحكامها تسري بصفة مباشرة و يلتزم قضاء الدولة بتطبيق أحكامها و مثال ذلك (اتفاقية فيينا بشان عقود البيع الدولي للبضائع 1980، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية1883).

ثانيا:الاتفاقيات غير ذاتية التنفيذ: فهي اتفاقيات لا تنشا حقوقا و لا التزامات إلا للدول المتعاقدة، لأنها لا تخاطب إلا سواها، كما يتعين على الدول إصدار التشريعات الخاصة بها من أجل نفاذها (إصدار تشريع خاص من أجل تطبيق أحكامها)، و مثال ذلك في مجال التجارة الدولية اتفاقية تريبس (اتفاقية حول الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية). TRIPS (Trade related aspects of international property rights تحدد المعايير الدنيا للقوانين المتعلقة بالعديد من أشكال الملكية الفكرية.

الخاتمة: من خلال ما تقدم يمكن ان نستخلص أن الاتفاقيات الدولية تلعب دور مهم في إنشاء قواعد تحكم مجالات التجارة الدولية وهذه الاتفاقيات الدولية يمكن اعتبارها مصدرا تستمد منها قانون التجارة الدولية شرعيته.